الأمـم المتحـدة
S/PV.4325

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون
مؤقت

الجلسة **٤٣٢٥**
الثلاثاء، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١١/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد منتاها
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/511)

01-39875 (A)
0139875

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/١١.

الإعراب عن المواساة بمناسبة وفاة صاحب الجلالة الملك بيرندرا وصاحبة الجلالة الملكة عايشواريا وصاحب الجلالة الملد ديبندرا في نيبال والآخرين من أفراد أسرتهم

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في مستهل هذه الجلسة أن أعرب باسم المجلس عن الحزن والأسى بمناسبة وفاة جلالة الملك بيرندرا وجلالة الملكة عايشواريا، ملك وملكة نيبال، وغيرهما من أفراد الأسرة المالكة. لقد أسهم جلالة الملك بيرندرا إسهاما ضخما في تنمية نيبال اجتماعيا واقتصاديا، وعزز السلام في المنطقة وأحبه شعبه حبا شديدا. وأود أن أعرب كذلك عن أسفنا العميق لوفاة الملك ديبندرا.

وأود أن أتقدم كذلك باسم المجلس بخالص تعازينا للأسرة الثكلى ولنيبال حكومة وشعبا.

أدعو أعضاء المجلس إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على جلالة الملك بيرندرا وجلالة الملكة عايشواريا وجلالة الملك ديبندرا، ملوك نيبال.

التزم أعضاء المجلس الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/511)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعملا بالممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهدي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد فوهيدوف (أوزبكستان) والسيد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أحمد (باكستان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد هايلي منكريوس، رئيس لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، وإلى زملائه الأعضاء في تلك اللجنة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد منقريوس وزملاءه الأعضاء في اللجنة إلى شغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس.

وكذلك، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السفير الفونسو فالديفيسو، ممثل كولومبيا ورئيس لجنة الجزاءات ذات الصلة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ألفونسو فالديفيسو، إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس لكي يتمكن من عرض التقرير.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل فيها رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، مرفقا طيها تقرير اللجنة بشأن رصد حظر توريد الأسلحة المفروض على الطالبان وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في المناطق الأفغانية التي تسيطر عليها الطالبان، الوثيقة S/2001/511.

المتكلم الأول السفير فالديفيسو، الذي يتكلم بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن أفغانستان. وسيعرض التقرير الوارد في الوثيقة S/2001/511.

السيد فالديفيسو (كولومبيا)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (تكلم بالاسبانية): بوصفي رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بأفغانستان، أرحب ترحيبا حارا بأعضاء لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، والتي أعدت التقرير المقدم إلى المجلس قبل بضعة أيام. ولقد جرى إعداد ذلك التقرير وفقا للفقرة ١٥ (أ) من القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) ويرد في الوثيقة S/2001/511.

لقد اجتمعت لجنة الجزاءات بالأمس مع أعضاء لجنة الخبراء لمشاهدة عرض أولي. وأود أن أبرز بعض العناصر التي تستهدف أساسا تأكيد الغرض الأولي من اقتراح آلية رصد للجزاءات، كما قضى بذلك المجلس في القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد في هذا الاجتماع العام أن مشاركة والتزام البلدان المجاورة لأفغانستان، كما ورد في نص التقرير، أساسيان لفعالية الجزاءات.

في البداية، أود أن أقول إن لجنة الخبراء توفرت لها المهمة المحددة جدا الخاصة بتقديم توصياتها بشأن أفضل طرق الرصد بشكل فعال، أولا، حظر توريد السلاح، وثانيا اغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين. وقد تقدمت اللجنة، في تقريرها، بتوصيات بشأن أفضل الطرق لرصد الامتثال للجزاءات، لكن لا بد لي من القول إن أعضاء المجلس سيجدون إشارة واضحة إلى مسائل أخرى ذات صلة، مثل مصادر التمويل - الاتجار غير المشروع بالمخدرات بشكل خاص - والاتجار غير المشروع بالسلع والرحلات غير المشروعة. ويرى الخبراء أن هذه ترتبط ارتباطا مباشرا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومما لا شك فيه، بوجود معسكرات تدريب الإرهابيين. إن لجنة الخبراء لم تكن مكلفة بإجراء تحقيق أو تحديد مسؤوليات أو حقائق. وأكرر أن مهمتها كانت محددة وملموسة جدا.

اجتمعت اللجنة عدة مرات هنا في المقر في نيويورك وفي البلدان المختلفة التي زارتها. وحللت المعلومات التي أتاحتها لها تلك البلدان أو في وثائق رسمية أو غير رسمية أشير إليها في التقرير. وقيمت فعلا مختلف البدائل في وضع بعض التوصيات المطروحة الآن على المجلس.

اجتمعت لجنة الجزاءات ولجنة الخبراء ثلاث مرات: مرة عند بداية عمل لجنة الخبراء، ومرة عند عودتها من رحلتها الميدانية، قبل إعداد المشروع النهائي لتقريرها؛ وفي الاجتماع بالأمس، الذي أشرت إليه بالفعل.

ومن وجهة نظر عملية، تتسم توصية لجنة الخبراء بإنشاء آلية رصد بكونها إبداعية ومثيرة للاعجاب. وأود أن أشير هنا إلى هذا لأن الآلية نوقشت أيضا في لجنة الجزاءات

دون أن يتخذ أي بلد، بطبيعة الحال، موقفا محددا. وأكرر أن الآلية فكرة إبداعية تتألف من جزأين.

الأول، إنها ستنطوي على إنشاء أفرقة دعم صغيرة تستهدف تعزيز الآليات القائمة، كما ورد في التقرير، في كل بلد من البلدان المجاورة لأفغانستان. وأفرقة الدعم ستوكل إليها مهمة التحقق من ادعاءات انتهاك الجزاءات. والعنصر الآخر سيكون إنشاء مكتب يعمل به متخصصون في مسائل حظر توريد السلاح، وأنشطة مقاومة الارهاب، والتحقيق في الجرائم الدولية الأخرى - مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات - وفي الدعم التشريعي والقانوني. وهذا المكتب سيرأسه مدير ويعمل به أولئك المتخصصون، الذين سيقدمون المشورة إلى لجنة الخبراء ويدعمون عمل الأفرقة المسؤولة عن الأنشطة في الميدان.

وأبرزت لجنة الخبراء أيضا ضرورة رصد نقل حمض الأندريد، وهو العنصر الكيميائي الذي لا غنى عنه لتنقية الهيروين. وتوصي اللجنة برقابة أوثق على منح تصاريح تصدير ذلك العنصر الكيميائي. وأوصت أيضا بأن يرد بشكل محدد بين المواد المحظورة وقود محركات الطائرات والزيوت اللازمة لاستخدام ناقلات الجنود المصفحة.

وواضح من التقرير أن البلدان المجاورة الستة ملتزمة بتنفيذ أحكام القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وفي كل بلد زرناه، سمعنا تأكيدات بأن الاستقرار في أفغانستان ضروري وأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع. وهذه الاعتبارات واردة في التقرير، الذي يذكر أيضا أنه ما من آلية للرصد ستكون فعالة دون تعاون والتزام البلدان المجاورة الستة. علاوة على ذلك سيكون من المستصوب تماما إقامة آليات تنسيق بين البلدان الستة. والامتثال للجزاءات يجب أن ينفذ حتى تكون فعالة وحتى تحفظ مصداقية الأمم المتحدة. ويقول التقرير أيضا إن الجزاءات يجب أن ينظر إليها كطريقة لتشجيع الطالبان، أساسا، على المشاركة في المفاوضات لإيجاد حل سياسي للصراع.

ولذلك يتعين أن يبت المجلس في الاقتراح الذي قدمته لجنة الخبراء. وأود أن أؤكد على أنه ينبغي أن يقوم المجلس بذلك في أسرع وقت ممكن، لأنه مضت ستة أشهر تقريبا منذ أن اعتُمدت الجزاءات بمقتضى القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ويعلم الجميع أن هذه الجزاءات ستطبق لفترة ١٢ شهرا، ولا نزال عند هذه المرحلة. وهناك أسباب شتى لذلك التأخير، ولكن مما يؤسف له أني أشعر أنه حدث تأخر مفرط في تعيين اللجنة. وفيما يتعلق بعمل اللجنة، أود أن أوضح بصورة جلية أنه بعدما تم تعيين الخبراء اجتمعوا في أسرع وقت ممكن واضطلعوا بأعمالهم وقدموا تقريرهم في غضون الأجل المحدد.

ويتعين علينا الآن أن نعمل بمزيد من السرعة. لذلك تتسم هذه الجلسة العامة بالأهمية، لأن من شأنها أن تمكننا من الاستماع إلى آراء البلدان التي تشكل عناصر رئيسية في الآلية المقترحة، حسبما ينص التقرير بوضوح. ويحدونا الأمل أن يساعدنا ذلك في إعطاء قوة دفع لجميع الإجراءات المطلوبة في اتخاذ قرار يتعلق بآلية الرصد المطلوبة بالتقرير والمتوخاة في القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فالديفيسو على عرضه للتقرير.

وقبل أن أُعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أذكر بأنه، إضافة إلى رئيس اللجة السيد منقريوس، يجلس معنا إلى جانب الطاولة السيد رينالدو أرسيبا، والسيد مايكل شاندلر، والسيد محمود قاسم والسيد اتيليو مولتني، الذين حضروا بصفتهم أعضاء في لجنة الخبراء كي يشتركوا في مداولات المجلس اليوم.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب أيضا عن الشكر للجنة الخبراء لإعداد هذا التقرير الممتاز عملا بقرار مجلس الأمن. ونلاحظ مع التقدير أن أعضاء اللجنة الذين عملوا بصورة مكثفة، قد نفذوا ولاية اللجنة وقدموا لنا وثيقة واقعية محفزة للتفكير.

ونحن متأكدون من أن التوصيات المحددة بشأن تنفيذ القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المتضمنة في التقرير ستكون ذات فائدة كبيرة لمجلس الأمن في تحقيق كامل إمكانات قراراته الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار إلى أفغانستان. ونؤيد تأييدا تاما التوصية بضرورة إنشاء آلية دولية للرصد حيثما فرضت الجزاءات بغية ضمان مصداقية المجلس. ولقد أثبتت التجارب الماضية والحالية - وبخاصة في بعض الدول الأفريقية - أهمية وجود هيكل حسن التصميم والاختصاصات حتى تحقق هيئة الرصد هذه الفعالية وتسعى إلى تحقيق النتائج.

ونعتقد أيضا أن من الأهمية مراعاة آراء البلدان المجاورة، التي يتسم تعاونها بأهمية مطلقة. من الواضح أن النجاح لن يكتب لهيئة رصد ما إن لم تلتزم الدول الأعضاء التزاما تاما في تطبيق الجزاءات. ويرحب وفدي بحقيقة أن ستة بلدان مجاورة قد أكدت التزامها التام بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

ونعتقد بأن تعزيز المراقبة على حدود الدول المجاورة يعد مسألة هامة في عملية الرصد. ومن زاوية التحديات التي ستواجه المنطقة في المستقبل فإن المراقبة ستتعزز بزيادة مستوى التنسيق، الذي سوف يقابل بالترحيب على نطاق واسع. ونرى أن نظر مجموعة ”الستة زائد اثنين“ في هذه القضية سيكون خطوة منطقية.

ونعتقد أن قضية فرض حظر على الأسلحة تتسم بأهمية بالغة في سياق الصراع الجاري حاليا في أفغانستان. وحسبما نص التقرير،

> ”يشكل تدفق الأسلحة إلى داخل أفغانستان وخارجها سببا رئيسيا لانعدام الأمن والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى على المدى الطويل.“ (S/2001/511، المرفق، الضميمة، الفقرة ٣٣)

ونعتقد أيضا بأن إنشاء آلية فعالة لمنع تهريب الأسلحة إلى داخل أفغانستان وخارجها يمثل مهمة للمجلس تنطوي على أكبر تحد. ومن الواضح أن التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي له أهمية كبيرة في إيجاد حل لهذه المشكلة. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أن تستخدم قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في نيويورك في شهر تموز/يوليه بطريقة عملية في مداولاتنا بشأن الحالة في أفغانستان.

ويتضمن التقرير أيضا توصيات أخرى كثيرة - فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين، وإنشاء أفرقة ميدانية، إلى آخره - وتدخل تلك التوصيات بحق ضمن اختصاصات مجلس الأمن ويتعين معالجتها على جناح السرعة. لقد قدم السفير فالديفيسو، رئيس لجنة الجزاءات، تفاصيل بشأن هذا الموضوع. وأقول هنا ببساطة إننا نوافق تماما على آراء اللجنة في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أؤكد أننا نعتقد بأن إنشاء هيئة رصد في أفغانستان سيكون عملية متطورة تتطلب اهتماما متواصلا من جانب المجلس. وهنا، أود أن أؤكد من جديد أيضا ومرة أخرى دعم وفدي الكامل للفكرة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره السابق، والتي ذكرت أيضا في التقرير الحالي، ومفادها أن الحاجة تدعو إلى وضع استراتيجية شاملة لتقديم حل لمشكلة أفغانستان.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن تقديره للعمل الذي قامت به لجنة الخبراء التي يرأسها السيد منقريوس. وتعلق الصين أهمية كبيرة على تقرير اللجنة. وسوف ندرس بعناية هذا التقرير ومقترحاته المحددة. ونعرب عن امتناننا البالغ للسفير فالاديفيسو لعرضه التقرير على التو. ونعتقد أن لجنة الجزاءات التي يرأسها سوف تجري المزيد من المناقشات بشأن عناصر محددة من التقرير بعد المناقشة التي يجريها مجلس الأمن اليوم. ولذلك سوف أقتصر في بياني على بعض التعليقات الموجزة.

إنه لواجب والتزم على جميع الدول الأعضاء بأن تنفذ بصورة شاملة قراري مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن الجزاءات المفروضة على الطالبان. ولقد لاحظنا أن تقرير لجنة الخبراء يقترح تدابير جديدة، من قبيل إنشاء آلية جديدة لرصد الجزاءات. والقصد من إنشاء آلية كهذه هو تعزيز فعالية الرصد. ولذلك، ينبغي أن يأخذ مجلس الأمن في الحسبان النتائج الفعلية بعد أن تنشأ تلك الآلية.

ويزيد طول خط الحدود بين أفغانستان والدول المجاورة عن ٥ ٠٠٠ كيلومتر. ونود أن نعرف الحجم والمدى اللازمين لفعالية آلية الرصد. كما نود أن نعرف ما إذا كانت الأمم المتحدة ستزود بضمانات لتوفير الموارد الملائمة. إذ لا تود الصين أن ترى نشوء حالة تؤدي فيها العجلة المفرطة في تنفيذ التدابير ذات الصلة إلى الفشل في تحقيق الهدف منها. ولو حدث هذا فإنها ستكون آلية للرصد اسما فقط، الأمر الذي سيلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة.

ونود أن نوضح أيضا أن إنشاء آلية جديدة لرصد الجزاءات سيتطلب تعاونا وثيقا من الدول المجاورة لأفغانستان. وينبغي لمجلس الأمن قبل الوصول إلى قرار أن يمعن النظر وأن يحترم الآراء التي تبديها دول الجوار المذكورة.

وقد اجتهدت لجنة الخبراء اجتهادا كبيرا في إعداد هذا التقرير، وينبغي الإعراب عن التقدير لما بذلته من جهود. بيد أن التقرير يورد بعض ادعاءات دون تحديد المصادر التي رجع إليها. ولا ينبغي اللجوء للادعاءات إثباتا لنقطة ما، فضلا عن استخدامها أساسا للعمل. ويلزم بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض المعلومات التي قد لا يكون جميع أعضاء المجلس ملمّين بها عن الحدود بين الصين وأفغانستان. يقع خط الحدود بين الصين وأفغانستان في منطقة جبلية باردة. ويبلغ إجمالي طوله ٩٢ كيلومترا، ويتجاوز متوسط ارتفاعه عن سطح البحر ٥ ٠٠٠ متر. والجغرافية في هذه المنطقة متنوعة والمناخ قاسٍ. ولا يكاد يكون فيها وجود إنساني، والوصول إليها بالغ الصعوبة. و لم تنشئ الصين وأفغانستان أي طرق للسفر بين البلدين في منطقة الحدود. وبالنظر إلى هذه الخصائص التي تتسم بها منطقة الحدود بين الصين وأفغانستان، فما الذي يتوخى الفريق عمله هناك، بل ما الذي في وسعه أن يفعله؟ تتطلب هذه المسألة مزيدا من الإيضاح.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير ألفونسو فالديفيسو، زميلنا ورئيس لجنة مجلس الأمن للجزاءات الموقعة على أفغانستان، وأن أشكر من خلاله السفير هيلا منقريوس، رئيس لجنة الخبراء، فضلا عن جميع زملائه، على التقرير الذي عُرض منذ برهة. فهو وثيقة وافية وشاملة. وتُظهر المعلومات التكميلية المفصّلة التي يتضمنها والتي تم جمعها من مصادر مختلفة التزام الخبراء الراسخ بتزويدنا بصورة كاملة للحالة على أرض الواقع حتى

يتسنى لنا أن نخرج بالاستنتاجات الملائمة ونتخذ القرارات اللازمة.

وأود أن أبدي عدة تعليقات وأن أطرح بعض أفكار بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

ويعرب وفدي قبل كل شيء عن الترحيب بالتزام بلدان المنطقة بالتقيد بأحكام القرارين ١٢٦٧(١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) والتماس تسوية سياسية للصراع في أفغانستان. وثانيا، نشارك الخبراء رأيهم في وجوب النظر إلى الجزاءات، والبحث عن حل سياسي، والمبادرات الإنسانية والاقتصادية بوصفها مجموعة من العناصر في استراتيجية متكاملة ترمي للوصول إلى حكومة تمثيلية في أفغانستان. وقد يلزم تقديم المساعدة لجيران أفغانستان الذين يحتاجون إلى دعم ملموس لأجل تعزيز وتطوير آليات الرصد لديهم.

ثالثا، من المهم التشديد على أن البلدان التي زارتها لجنة الخبراء قد أبدت التزامها بالتعاون وقبول المساعدة من المجتمع الدولي. وأوضحت تماما أنها ستنفذ أحكام قرارات مجلس الأمن بواسطة أجهزة مراقبة الحدود الخاصة بها.

ويقودنا هذا إلى نقطتي الرابعة، وتتعلق بتوصيات اللجنة بشأن إنشاء مكتب للأمم المتحدة لرصد وتنسيق الجزاءات في أفغانستان. ووفقا لتوصيات لجنة الخبراء، سيقع مقر هذا المكتب في فيينا ويستفيد من الدعم الذي تقدمه أفرقة دعم إنفاذ الجزاءات العاملة جنبا إلى جنب مع أجهزة مراقبة الحدود في الدول المجاورة لأفغانستان. وتلك توصية مثيرة للاهتمام، غير أن ثمة صعوبات عملية تكتنفها. ونرى أن إقامة آلية كهذه سيتوقف إلى حد كبير على تعاون الدول المجاورة لأفغانستان، التي سيتعين عليها إظهار دعمها للمكتب.

ونرى في هذا الصدد أنه سيكون من الضروري لذلك أن تناقش مع البلدان المعنية جميع الطرائق ذات الصلة والاستماع لآرائها بشأن إقامة الآلية ضمانا لنجاحها على الصعيد العملي. فلدينا حاجة حقيقية إلى تعاون هذه البلدان ودعمها.

خامسا، فيما يتعلق بتوصيات اللجنة بشأن تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة، والمرفق الأول من التقرير، الذي يتضمن قائمة بتدابير مراقبة الأسلحة التي يتعين على مكتب رصد وتنسيق الجزاءات أن ينظر فيها، يود وفدي أن يشير إلى أن بعض المسائل التي أثارها أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة ما زالت قيد نظر الدول الأعضاء في الجمعية العامة. وسيكون لذلك من المفيد الاهتمام عن كثب بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة المقرر عقده في تموز/يوليه. ويرى وفدي أن من المستصوب انتظار ما يتمخض عنه هذا المؤتمر من نتائج.

سادسا، فيما يتعلق بالتوصيات بشأن إمكان فرض حظر على المادة الكيميائية المستعملة في تصنيع المخدرات، نرى من المهم فرض ضوابط صارمة للحيلولة دون إنتاج المخدرات غير المشروعة القادمة من أفغانستان وبيعها.

وختاما، نرى أنه يجب تكريس زمن كاف لدراسة التقرير بصورة متأنية وتقييم الأثر الذي تحدثه توصيات لجنة الخبراء حتى يمكن اتخاذ أنسب القرارات فيما يتعلق بإنشاء آلية لكفالة تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أنضم إلى الكلمات التي أعرب عنها امتناننا لرئيس لجنة الجزاءات ولرئيس لجنة الخبراء التي أعدت التقرير عملا بالقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) وقدمت توصيات بشأن رصد الحظر على توريد الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في إقليم أفغانستان الواقع تحت سيطرة الطالبان. وقد درسنا التقرير ونعرب عن تأييدنا للاستنتاجات الرئيسية التي انتهى إليها فيما يتعلق

بضرورة إنشاء آلية للرصد تتولى مراقبة تنفيذ القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

من الواضح الآن أنه بعد اتخاذ القرار قبل نصف عام لم يحاول الطالبان مطلقا الامتثال لمطالب مجلس الأمن. و لم يتخذوا أبسط خطوة لتسليم أسامة بن لادن، كما لم يغلقوا المعسكرات التي يتم فيها تدريب الإرهابيين الدوليين في الأراضي التي يسيطر عليها الطالبان.

وفي إطار أوسع، يواصل الطالبان، معتمدين على المساعدة العسكرية الخارجية، العمل على حسم الصراع الأفغاني بالقوة. علاوة على ذلك، شهدنا مؤخرا أنشطة جديدة للطالبان تتعارض مع كل قواعد الفضيلة والأخلاق الإنسانية. وما زالت تحدث انتهاكات صارخة لحقوق النساء والفتيات. ولقد تم تدمير التماثيل البوذية، وفرضت تدابير تمييزية، مماثلة للتدابير المستخدمة في أحياء اليهود في الماضي، ضد معتنقي ديانات غير الإسلام الذين يعيشون في أفغانستان. وكما قلت، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بدعم الطالبان للإرهاب الدولي.

ومما يكتسي أهمية خاصة في هذه الحالة، تنفيذ القرارين ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشكل متسق. وفي رأينا أن الخطوة الهامة التالية على هذا الطريق ينبغي أن تكون دعم المجلس لتوصيات الخبراء بإنشاء آلية مراقبة.

ونحن بالطبع نفهم أن ما من مراقبة للجزاءات ستكون فعالة إن لم تتعاون الدول المجاورة لأفغانستان في هذا الأمر، وأولها وقبل كل شيء الدول ذات الحدود المشتركة مع أفغانستان. ونرحب بالاستعداد المعلن للدول الست بالامتثال للقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ونعتقد أنه ينبغي مواصلة التعاون معها عندما نعكف على دراسة توصيات الخبراء. وإنني أؤيد النداء الذي أطلقه الممثل الدائم للصين بشأن أهمية التعاون مع البلدان المجاورة.

ونعتقد أنه ينبغي بداية أن يركز عمل آلية المراقبة بشكل أساسي على المطلبين الرئيسيين: ضمان الامتثال لحظر الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين. وأنا أدرك أن المهمتين مهمتان عسيرتان، إلا أننا لا يسعنا أن نتحمل عواقب الجمود. فذلك سيكون أسوأ. ويبدو لي أن الخطة التي اقترحها الخبراء ستسمح بإحراز تقدم حقيقي. وربما لن تنفذ كل مطالب مجلس الأمن بالكامل نتيجة لذلك، إلا أن الخطة، وأكرر، سوف تشجع على إحراز تقدم حقيقي نحو ذلك الهدف. وأنا أشير على وجه الخصوص إلى المقترحات الداعية لإنشاء مكتب للجزاءات وتنسيق المراقبة وأفرقة لدعم إنفاذ الجزاءات. ونحن مستعدون لاستخدام هذه الخطة بوصفها أساسا. وبالطبع ما زال يتعين علينا تحديد المعالم الدقيقة للخطة، بما فيها مهام كل عنصر من العناصر المقترحة، لا سيما فيما يتعلق بالأفرقة التي سيتم إنشاؤها في البلدان المجاورة. وينبغي بالطبع إجراء أوثق المشاورات الممكنة مع الدول المعنية حول هذا الأمر.

وفيما يتعلق بموقع آلية المراقبة، نعتقد أن من الأفضل لها أن تكون في نيويورك. وهذا أمر هام من أجل التفاعل الفعال مع لجنة الجزاءات، وأيضا من أجل إقامة علاقة مع مجلس الأمن. وإذا أنشئت آلية المراقبة في موقع غير نيويورك فسوف تضعف هذه العلاقة، وهو ما نعتقد أنه سيكون غلطة. ومن الأهمية أن نلقي نظرة على الخيارات الممكنة لتمويل الآلية بحيث يتم تمويل أنشطتها على النحو السليم.

ويحتوي التقرير على مقترحات عملية عديدة أخرى، بما فيها اقتراح بتوسيع قائمة السلع المحظورة واقتراح بتوحيد التشريع الوطني فيما يتعلق بتجارة الأسلحة والسياسات الجمركية، التي يتطلب العديد منها دراسة متأنية. أما في

الوقت الحالي فإننا نعتقد، وأكرر، أن المجلس ينبغي له أن يركز على إعداد واعتماد مشروع قرار يسمح لآلية المراقبة بأن تبدأ عملها بسرعة. ويمكن النظر في التوصيات التي تحتاج المزيد من الدراسة في مراحل لاحقة.

إننا نؤيد الرأي بأن الجزاءات ضد الطالبان ينبغي أن تنفذ بشكل يرتبط على نحو وثيق مع قرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تسعى إلى ضمان السلم والاستقرار لأفغانستان. وينبغي إيلاء اهتمام كبير للمحافظة على الطابع المقصود للجزاءات: التأكد من أنها تظل موجهة ضد قيادة طالبان وليس ضد الشعب الأفغاني.

وعلى أساس هذه المبادئ، سوف نتعاون مع أعضاء المجلس الآخرين في المضي بالعمل بشأن هذا التقرير.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلم بالانكليزية): أود اغتنام هذه الفرصة قبل كل شيء لأحيي السفير فالديفيسو على الخصال القيادية البالغة الأهمية التي تحلى بها في قيادة لجنة جزاءات المجلس. إننا نعتمد عليه وعلى قيادته وخبرته. كذلك أود أن أشكر السفير منقريوس وأن أهنئه هو ولجنة الخبراء التي يرأسها على العمل الرائع الذي تمكنوا من أدائه في فترة زمنية قصيرة جدا. لقد أعطونا تقريرا هاما وموضوعيا يستحق تقديرنا الكامل.

إن التحديات والأخطار التي تمثلها أفغانستان هائلة ومتعددة الجوانب. ولقد تناول المجلس هذه القضايا عدة مرات، ولا بد أن يواصل فعل ذلك. ونحن هنا اليوم للتركيز على تقرير لجنة الخبراء بشأن كيفية مراقبة حظر الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين، الأمر الذي طلبه قرارا مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

لقد أعلن هذا المجلس مرارا وتكرارا أنه لا بد من أن يتوقف الطالبان عن دعم الإرهاب. واتخذنا موقفا في قراراتنا لا لبس فيه. ونحن مستعدون لدعم الأقوال بالأفعال - بتطبيق حظر فعال على الأسلحة ضد طالبان بصفة رئيسية.

لقد أبلغتنا الآن لجنة الخبراء هذه بأن قراراتنا لكي تكون مؤثرة فإننا نحتاج إلى استحداث آلية لمراقبة الامتثال. وتتفق الولايات المتحدة مع هذه التوصية، وستدعم قرارا يأذن باستحداث مثل هذه الآلية. ونؤيد ما خلصت إليه لجنة الخبراء من أن آلية المراقبة المقترحة ينبغي أن تزيد من قدرة وجهود الدول المجاورة لأفغانستان على تطبيق قرارات المجلس، خاصة قطع تدفق الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين. وأود هنا التنويه بالتعاون الذي قدمه كل من جيران أفغانستان لعمل لجنة الخبراء.

الآلية ستكون مفيدة في توفير المعلومات ومساعدة البلدان المتاخمة للمناطق الأفغانية التي يسيطر عليها الطالبان حتى تتمكن من تحسين الإنفاذ الوطني للالتزامات الدولية لكل دولة في إطار القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وينبغي أيضا أن توفر الآلية معلومات دقيقة للجنة الجزاءات بحيث يمكن تحديد وفضح المشتبه في كونهم يخرقون الجزاءات. ونعتقد أن هذا العمل يجب أن يكون رادعا.

وينبغي أن تشكل هذه الآلية، كما نراها، بكل دقة. ولا يمكنها أن تحل محل العمل الذي يتعين أن يقوم به آلاف من رجال شرطة الحدود ومراقبي الجمارك وغيرهم من العاملين الوطنيين المسؤولين عن الامتثال لحظر الأسلحة. كما ينبغي لها ألا تكرر أعمال الوكالات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والشرطة الجنائية الدولية وترتيب وازنار.

ونحن نعتبر هذه الآلية وسيلة أساسية لمساعدة السفير فالديفيسو في عمله رئيسا للجنة الجزاءات. وبالتالي، فإننا نوافق على الملاحظة التي أبديت للتو بضرورة إنشاء آلية الرصد في نيويورك، حيث يمكن أن تكون لها صلات وثيقة

بعمل المجلس، وينبغي أن تكون لديها القدرة على توظيف بعض الأشخاص في الميدان.

وعلى الرغم من أن تمويل الآلية بحاجة إلى مناقشة، فإن الولايات المتحدة تؤيد إنشاء صندوق استئماني فوري لتمويل الآلية، أيا كان شكلها النهائي. وحكومة الولايات المتحدة بصدد عملية تحديد الموارد التي ستسمح لها بالإسهام بشكل كبير في هذا الصندوق الاستئماني كيما يتسنى إنشاء آلية رصد فعالية في أسرع وقت ممكن.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تهنئ السفير منقريوس على قيادته والإسهام القيم الذي قدمته لجنة الخبراء برئاسته. كما نشكر السفير فالديفيسو على مواصلة قيادته الحاسمة.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع كل الأطراف من أجل إنشاء آلية فعالة واعتماد مشروع قرار في وقت لاحق من هذا الشهر بغية تنفيذ ذلك.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم لكم بجزيل الشكر على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن لمناقشة تقرير لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان والمنشأة عملا بالفقرة ١٥ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، فيما يتعلق بمراقبة حظر الأسلحة المفروض على الطالبان وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين الموجودة في المناطق التي يسيطر عليها الطالبان في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان، برئاسة السفير هيلا منقريوس، على العمل الممتاز الذي أنجزته في هذه الفترة الزمنية القصيرة وفي ظل ظروف صعبة. وهذه فرصة مثالية لوفد بلادي لكي يعرب عن ارتياحه البالغ للتوصيات التي توصلت إليها اللجنة. ونود كذلك أن نشكر السفير فالديفيسو، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أفغانستان، على عرضه المفصل للتقرير.

إن المبدأ الذي يحكم نظرة وفد بلادي إلى نظام الجزاءات يتمثل في أن الجزاءات ينبغي ألا يكون هدفها العقاب وإنما تغيير السلوك. وحتى يتسنى تحقيق هدف تغيير السلوك، فإنه سيكون من اللازم أكثر من أي وقت مضى إنفاذ الجزاءات المفروضة على الدول بحزم. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال آلية فعالة لمراقبة الامتثال للمتطلبات المحددة في القرارات ذات الصلة. ولذلك، فنحن نؤيد توصيات لجنة الخبراء الواردة في التقرير المعروض علينا – تلك التوصيات التي ستمكننا من تحسين فعالية الجزاءات المفروضة، الأمر الذي سيفضي إلى تغيير السلوك.

ونلاحظ أن البلدان المجاورة لأفغانستان تدرك أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الذي يُدمي أفغانستان منذ عقدين. وعلى أولئك الذين يؤججون نار الصراع أن يكفوا عن هذا السلوك وأن يفهموا أن ثمة ارتباطا بين استتباب الاستقرار في أفغانستان وبين أمنهم بالذات.

وكما تشير إليه الفقرة ٨٨ من التقرير، فإن وفد بلادي يؤيد إنشاء مكتب للأمم المتحدة لرصد الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على سلطات الطالبان في كابل. وينبغي أن تؤخذ كفاءة العمل وفعالية التكاليف في الاعتبار عند اتخاذ القرار بشأن موقع هذا المكتب. وفي أية حال، ينبغي اختيار الموقع بحيث يكون من الممكن تقديم الدعم الإداري واللوجيستي اللازم للمكتب. وبهذه الطريقة يمكن إرساء الأسس لقيام تعاون نموذجي بين الأمم المتحدة والبلدان المجاورة لأفغانستان، بغية ضمان الاحترام التام للحظر الدولي المفروض على الأسلحة المتجهة إلى الطالبان ورصد الأنشطة في معسكرات تدريب الإرهابيين.

وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد فكرة إيفاد أفرقة صغيرة من الاخصائيين، الذين سوف يتعاونون تعاونا وثيقا مع مختلف مرافق الرقابة الحدودية، وكذلك إرسال أفرقة لمكافحة

الإرهابيين إلى كل من البلدان الستة المجاورة لأفغانستان. ونظرا لأن الأموال الضخمة المحصلة من تجارة الأفيون والهيروين تستخدم في شراء الأسلحة ومواد الحرب الأخرى وكذلك في تمويل عملية تدريب الإرهابيين، فإن وفد بلادي يؤيد بحزم توصيات اللجنة الواردة في الفقرة ٦١ من التقرير بشأن اعتراض المخدرات المهربة من أفغانستان. وعلى المجتمع الدولي ألا يدخر وسعا من أجل حرمان الطالبان من التمويل الهام الذي تحصل عليه من الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أهنئ السفير هيلي منقريوس وفريقه على العمل الممتاز الذي قاموا به. ونؤكد على استعداد وفد بلادي للقيام بدور نشط سعيا لتحقيق توافق الآراء الذي يمكننا من متابعة هذه الوثيقة الهامة.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز لسببين: أولا، لأنه قد أتيحت بالفعل فرصة لإجراء مناقشة استهلالية لتقرير لجنة الجزاءات، وثانيا، لأن إحدى المهام الأساسية لهذه الجلسة هي إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للاستماع إلى آراء الدول المجاورة قبل أن ينتقل المجلس نفسه للبت في التوصيات التي تضمنها تقرير الرصد.

إن ما سأقوله اليوم لن يكون شاملا، ولكن آمل أن يعطي الأعضاء المجلس وغيرهم من الموجودين في هذه القاعة فكرة جيدة عن الطريقة التي تعالج بها المملكة المتحدة مناقشة هذا التقرير.

ولكن أولا، أعتقد أن علينا أن نقدم الشكر لكل من السفير فالديفيسو والسفير منقريوس على العمل الممتاز الذي قاما به. ومن دواعي سروري أن أرى السفير منقريوس على هذه الطاولة مرة أخرى، وإن كان في إطار مهمة مختلفة نوعا ما عن مهمته الأخيرة. إنه أمر طيب أن يكون معنا هنا في هذه القاعة.

فيما يتعلق بتقرير لجنة الخبراء، فإنه يمثل وثيقة مفيدة وإبداعية وشاملة للغاية. ونحن نوافق على معظم ما جاء في التوصيات، ونوافق بصفة خاصة على التوصية الرئيسية بضرورة أن نعمل من أجل إنشاء آلية للرصد على النحو الذي أوصى به الفريق.

ونوافق كذلك على أن ثمة فائدة ترجى من وجود فرق ميدانية لدعم جهود الدول المجاورة. ونرحب بالالتزام الذي أبدته البلدان المجاورة، على النحو المحدد في التقرير، بتنفيذ الجزاءات والتعاون مع آلية الرصد. وآمل بل وأعتقد أننا سنسمع المزيد في هذا الصدد اليوم.

والخطوة الأولى يتعين أن تتمثل في تقييم المهارات المطلوبة في كل بلد – أو بعبارة أخرى، معرفة أفضل السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها. ومن الأهمية أيضا أن تضطلع الفرق الميدانية بدور راصد علاوة على دورها في تقديم المشورة. ولا يرجع ذلك فحسب إلى أن هذا النهج المزدوج يعبر بدقة عن لب المشكلة؛ بل أيضا لأنه من أفضل السبل، كما نرى، لتحقيق جهد تعاوني حقيقي، الأمر الذي تناوله عدد من المتكلمين بالفعل، باعتباره مفتاح النجاح في هذه العملية.

ولقد ناقشنا فكرة إنشاء مقر مركزي في ضوء المناقشة الأشمل بشأن رصد الجزاءات. وكما يعلم المجلس، هناك عدد من الاقتراحات المعروضة على بساط البحث لإنشاء آلية عالمية مركزية لرصد الجزاءات. وينبغي ألا يؤدي إنشاء آلية رصد بشأن أفغانستان إلى عرقلة تنفيذ مثل هذه الآليات العالمية شبه الدائمة التي تحتضن كل نظم الجزاءات.

غير أننا نرى أن هناك بعض المزايا، في حالة أفغانستان، لإنشاء مقر خفيف ومرن لتنسيق العمل الذي تضطلع به الأفرقة الستة والقيام ببعض المهام المركزية، على النحو الذي شرحته لجنة الخبراء.

ونعتقد أن الفريق يجب أن يشكل داخل فريق جزاءات إدارة الشؤون السياسية الموجود بالفعل، أو أن يرتبط به ارتباطا وثيقا. وهذا يشير مرة أخرى إلى تشكيله في نيويورك. ونرجو أن نتمكن من التحرك بأسرع ما يمكن لكي ننشئ آلية الرصد. وبالشروع في المناقشة وباستمرار العمل المعني بتفاصيل إقامة هياكل عالمية شبه دائمة لرصد الجزاءات، سنحتاج إلى أن ننظر في إمكان إدخال آلية الرصد الأفغانية وآليات الرصد الأخرى ضمن هذه الهياكل.

وفيما يتعلق بالتمويل، ندرس بعناية كيفية الاضطلاع به على أفضل وجه. وأرى أن هناك عددا من النقاط الجوهرية التي تضمن كفاية وتأمين تمويل آلية الرصد، مهما كانت الإجراءات المتخذة؛ تلك النقاط التي تضمن ألا نفرض على أنفسنا تكبد مصروفات لا لزوم لها. وقد لاحظت في هذا الصدد ما ذكره السفير هيوم بشأن إنشاء صندوق ائتماني.

أتوقف هنا. وأرجو أن يكون بياني قد أعطى خلاصة لنهج المملكة المتحدة. ونتطلع إلى الاستماع إلى وجهات نظر الآخرين في هذه القاعة، من أعضاء المجلس ومن غير الأعضاء، ونتطلع إلى العمل في المجلس على ضمان متابعة التقرير على نحو سليم.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. أود أن أبدأ بشكر السفير منقريوس وأعضاء لجنة الخبراء على تقريرهم (S/2001/511)، الذي أُعد في ظل ظروف صعبة، والذي يتضمن توصيات مفيدة وكثيرة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنوه بطاقة السفير فالديفيسو وبقيادته في رئاسة لجنة الجزاءات المفروضة على أفغانستان.

لما كانت القضايا الأوسع نطاقا بشأن أفغانستان ستناقش في تاريخ لاحق من هذا الشهر، فسأقتصر في تعليقاتي هنا على تقرير لجنة الخبراء. وتؤيد أيرلندا توصية لجنة الخبراء بإنشاء مكتب لرصد الجزاءات وتنسيقها في موقع مركزي، مع عمل أفرقة دعم إنفاذ الجزاءات مع خدمات الرقابة على الحدود في البلدان المجاورة لأفغانستان. والجوانب العملية لهذا الهيكل، بما فيها طرائق التعاون مع الدول المجاورة، يجب أن تناقش الآن في لجنة الجزاءات، التي تملك الخبرة ذات الصلة، بغية عرض توصياتها على المجلس في أقرب وقت ممكن.

ولكي تكون هذه الآلية فعالة، فيجب، في رأينا، أن يكون لها تمويل مستدام ومستمر. وعندما تتاح التكلفة ستنظر أيرلندا في تقديم المساعدة على ضوء الموارد المتاحة.

ويجدر النظر أيضا في كثير من التوصيات الأخرى للجنة الخبراء، كما يجب على لجنة الجزاءات أن تدرسها مرة أخرى. ونقدر التركيز على أهمية الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ونوافق تماما على أنه يجب معالجة ذلك بوصفه جزءا من المشكلة الكلية. ونوافق كذلك على النهج ذي الشقين فيما يتعلق بإغلاق معسكرات الإرهابيين، كما تحددت خطوطه العريضة في الفقرة ٥٢ من التقرير.

ونذكر باهتمام التوصية الواردة في الفقرة ٣٢ بشأن وقود محركات الطائرات وزيوت ناقلات الأفراد المصفحة. ولكن بالنسبة لهذه النقطة، أكون ممتنا إذا قدم توضيح بأن هذا الاقتراح يتعلق بالطيران العسكري، وبأن القيود التي تفرض ستطبق دون الإضرار غير المتعمد بالرحلات الجوية للمنظمات الإنسانية.

السيد تكسيرا دا سيلفا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في الترحيب بالسفير منقريوس والأعضاء الآخرين في لجنة الخبراء، وفي تهنئتهم على جودة تقريرهم، الذي جاء في أنسب وقت. وأضم صوتي إليهم كذلك في مدح قيادة السفير فالديفيسو رئيس

لجنة الجزاءات المفروضة على أفغانستان. سأدلي بأربعة تعليقات على التقرير وعلى نتائجه المتوقعة.

أول ميزة لهذا التقرير أنه يؤكد الدور الجوهري للبلدان المجاورة في التطبيق الفعلي لحظر الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين. وننوه بالالتزام المؤكد الذي قطعه جيران أفغانستان بتنفيذ الحظر وبالتعاون مع الأمم المتحدة تحقيقا لهذا الهدف. وبذلت لجنة الخبراء نفسها جهدا لزيادة الوعي بهذه القضية. ولا بد أن نصدق كلمة الدول المجاورة وأن نساعدها على التغلب على العقبات التي ذكرتها لجنة الخبراء.

ثانيا، نؤيد الهيكل الكلي لآلية الرصد المقترحة. ونشعر بأن هذا الهيكل يجب أن يكون صغيرا ومرنا وقادرا على التكيف بقدر الإمكان. والمهمة الأولى أن نجعل القوات الوطنية للبلدان المجاورة في المستوى الواجب. والتدابير المقترحة لنزع السلاح والرصد العامين تدابير جديرة بالاهتمام ويجب دراستها بتعمق أكبر. وبالمثل، فقد اقترح سن تشريع جديد بتحديد الأسلحة وتدعيم التشريع الموجود؛ وسيكون ذلك مفيدا في تشجيع العمل الجاري الآن في عدد من الهيئات الدولية. وهذا ينطبق كذلك على التدابير المقترحة الواردة في البروتوكول المناهض للتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وللذخائر، والاتجار غير المشروع بها، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي اعتمدتها الجمعية العامة مؤخرا. وستناقش أغلبية التدابير المقترحة في مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ومن الواضح أن هناك قدرا كبيرا من الأعمال التي يجب الاضطلاع بها هنا والتي تتعدى ولاية مجلس الأمن، وإن كانت تكمل أعمال المجلس.

ثالثا، نؤيد تأييدا كاملا التوصية بأنه يمكن لآلية الرصد أن تكون نواة آلية أكثر شمولا لرصد الجزاءات والاتجار غير المشروع بالمواد الأولية في الصراع المسلح. وننظر بعين الاهتمام إلى ما ذكرته لجنة الخبراء من أن حظر الأسلحة يتضمن مشاكل متأصلة، بغض النظر عن نظام الجزاءات. ويتطلب حل هذه المشاكل تنفيذ تدابير شاملة على الصعيد الدولي. ومن الواضح أنه سيكون من المفيد أن ننتفع من التعاون بين مختلف آليات الجزاءات وأفرقة الخبراء التي تنشأ بمضي الوقت. وبهذه الروح، وبالإشارة إلى ما ذكره السفير إلدون، نرى أن من الأفضل أن يكون مقر آلية الرصد التي تنشأ من أجل أفغانستان في نيويورك. لكي تعزز التعاون مع لجان الجزاءات ومع غيرها من الآليات الموجودة.

أخيرا، أود أن أدلي بكلمة حول التمويل. وهنا تبرز أهمية التنبؤ، الذي يمكن آلية الرصد من العمل الجيد والمستقل. ولهذا، نفضل التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فسيكون لذلك مزايا عملية أيضا بالنسبة للتشغيل اليومي لهذه الآلية: فيجب علينا أن نكفل عدم وجود انقطاع في التمويل، حيث أنه سيسبب أضرارا فادحة لتشغيل الآلية. واستطرادا لملاحظتي السابقة، سيؤدي إنشاء آلية رصد عامة للجزاءات والاتجار غير المشروع لا إلى الحصول على أقصى النتائج من تضافر جهودها فحسب، بل سيتيح أيضا وفورات كبيرة في الميزانية.

إننا، بصفة عامة، نشاطر لجنة الخبراء آراءها بشأن ضرورة فرض الجزاءات والاستفادة منها بوصفها جزءا من استراتيجية شاملة لتسوية سياسية للصراع الأفغاني. ونرجو أن نتمكن في الأسابيع القادمة من مناقشة هذه المسألة ذات الطابع الأعم.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفد بلدي رئيس لجنة الجزاءات، السفير فالديفيسو على عرض تقرير لجنة الخبراء ويعرب عن تقديره للجنة على عملها الهام.

لقد استعرضنا التقرير بعناية وانتهينا إلى أن الأفكار والتوصيات توفر أساسا لتنفيذ فعال للتدابير المنصوص عليها في القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ونرى أننا، وقد اتخذنا القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، يجب أن نسعى إلى إنفاذ التدابير التي وافقنا عليها. والأطراف المسؤولة يجب أن تتخذ الإجراء المناسب لمنع رحلات الطيران غير القانونية ودخول الأسلحة والذخائر إلى الإقليم وضمان إغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في أفغانستان.

ويتناول التقرير الخطوات التي لا بد من اتخاذها لتنفيذ هذه التدابير، ونحن نرحب بالفرصة المتاحة لمناقشة التدابير الفعالة لمواجهة هذه المشكلة. ونرى أن التقرير يوفر مبادئ توجيهية للعمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية التي تتطلب التزام الدول المعنية إذا ما كان لهذه الأحكام أن تنفذ.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب على الدول المجاورة أن تنسق جهودها وتبين مستوى المساعدة المطلوبة للرصد الفعال لحدودها. ومن المهم أن تمتثل دول المرور العابر ودول الإمداد بقرارات مجلس الأمن. والجدير بالثناء أن الدول المجاورة أعربت عن التزامها بهذه العملية، والأمر متروك لنا لتشجيعها على وضع هذه الأقوال موضع التنفيذ.

وعلى الصعيد الدولي، من المهم أن تحظى هذه التدابير بالدعم، على المدى القصير، بتوفير المساعدة التقنية والمالية لتلك البلدان. وعلى المدى الطويل، يجب مراعاة المكاسب التي تتحقق والقرارات التي تتخذ في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، نذكر ملاحظة اللجنة الواردة في الفقرة ٣٤ من التقرير بأن:

”أية تدابير تُقترح لأفغانستان يجب النظر إليها في إطار أوسع لتدابير مراقبة الأسلحة في الأماكن الأخرى“.

والواضح أننا بحاجة إلى التحرك بسرعة لتعزيز آليات الرصد بغرض دعم ترتيبات الحدود. ونتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن أنماط وتمويل هذه الآليات. ونحن مهتمون أيضا بشكل خاص بتوصية اللجنة بأن تخضع جميع الشحنات التي تتم بموجب اتفاق التجارة الأفغانية العابرة للرقابة والتفتيش. والمهم أن ندرس بعناية الطريقة التي يمكن بها لهذه التوصية أن تساعد في عملية التنفيذ.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على أن مجلس الأمن يجب أن يواصل السعي إلى إيجاد حل شامل للمشكلة في أفغانستان. إن لجنة الخبراء تذكر، في تقريرها موقف كل الدول المعنية في المنطقة. ونحن نوافق على النتيجة التي توصلت إليها بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في أفغانستان وأن الحل السياسي بواسطة شعب أفغانستان هو وحده الذي يمكن أن ينهي معاناته. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده لتحقيق هذا الأمر. والرصد الفعال للجزاءات ينبغي أن يتم بوصفه وسيلة وليس غاية. وبينما نركز على هذه المسألة، ينبغي أيضا أن نظل واعين للحالة الإنسانية القاتمة السائدة وأن نبذل جهدا ملموسا لضمان ألا تزيد قراراتنا من تفاقم هذه الأزمة.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن أفغانستان، حيث الحالة على كل الجبهات تبدو متجهة من سيئ إلى أسوأ كل يوم – وآخر سيناريوهاتها الحكم الذي أصدرته الطالبان ضد طوائف الأقليات.

إننا نقدر غاية التقدير الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها السفير فالديفيسو إلى المجلس صباح اليوم، ونهنئ السيد منقريوس وأعضاء لجنة الخبراء على تقريرهم الشامل الهام.

مناقشة اليوم لا بد أن تركز على التقرير، وفي هذا الصدد يلاحظ وفد بلدي المقترحات الجديرة بالثناء إلى حد كبير التي قدمتها اللجنة. ومن بين المقترحات الهامة، نلاحظ ما يلي: نشر المعلومات عن مخالفات أحكام شهادة المستخدم النهائي، التي تتضمن أسماء الشركات والبلدان والأشخاص المتورطين، فضلا عن حالات إعادة نقل الأسلحة إلى أطراف ثالثة على نحو غير مأذون به، مثلما أشير إليه في الفقرة ٣٩ من التقرير؛ وضرورة تقديم المساعدة في توفير البيانات بشأن حركة الطائرات في أفغانستان ومنها، التي من شأنها أن تساعد على رصد الرحلات غير القانونية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٠؛ وضرورة قيام باكستان المجاورة بتنظيم المناهج في المدارس، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٣؛ وعودة أو إعادة الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم تحت إشراف دولي، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤٨؛ وفكرة إنشاء آلية رصد للجزاءات ذات رقابة مزدوجة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٧٧.

ووفد بلدي يؤيد تأييدا قويا تلك التوصيات، التي تتمشى مع ولاية اللجنة للتعامل مع المشاكل المتنامية في أفغانستان. ونعتقد أنها مبادئ توجيهية هامة لإدارة الجزاءات بشكل عام. ونوافق على الملاحظة الواردة في التقرير بأن التعاون الوثيق من البلدان المجاورة حتمي لحل المشكلة الأفغانية. ونناشد البلدان المجاورة أن تتعاون تعاونا تاما مع المجتمع الدولي في هذا الشأن ونأمل أن تفعل ذلك.

إن الاقتراح الخاص بإنشاء آلية رصد للجزاءات جدير بالثناء الكبير، لكن علينا أن نتأكد من أن هذه الهيئة لن تصبح مجرد لجنة إبلاغ عن أعمال أخرى يقوم بها آخرون. وبدلا من ذلك، يجب أن توفر لها بنية قوية، مع كل الموارد المالية والبشرية للتصدي بشكل فعال لحالات انتهاك الجزاءات. ونعتقد أن هيئة الرصد ينبغي أن تمول من الأنصبة المقررة وأن تحظى بالدعم من تبرعات يقدمها المانحون. وينبغي للهيئة أن تعمل بتعاون وثيق مع لجنة الجزاءات وأن تبلغ اللجنة بنتائج عملها بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأخيرا، نأمل أن يجري مجلس الأمن خلال هذا الشهر مناقشة مفتوحة تتيح لأعضاء الأمم المتحدة في مجموعهم الإعراب عن وجهات نظرهم بطريقة أكثر شمولا بشأن كل جوانب المسألة الأفغانية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السفير فالديفيسو على عرضه وعلى قيادته النشطة للجنة.

وثانيا، أود أن أشكر السفير منقريوس ولجنة الخبراء على تقديمهم لنا تقريرا شاملا وحافزا للفكر.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة، التي تمكّن المجلس من الاستماع إلى وجهات نظر ممثلي الدول التي تعتبر جهودها حاسمة لنجاح جهودنا الرامية إلى تنفيذ هذه الجزاءات المفروضة على الطالبان في المنطقة.

سوف يقتصر بياني على التقرير المعروض علينا لأننا سوف نجري مناقشة بشأن مسألة أفغانستان برمتها في وقت متأخر من هذا الشهر.

ترى حكومتي أن التقرير وما فيه من توصيات يشكل أساسا لإنشاء آلية للرصد فيما يتعلق بتنفيذ القرارين ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) بطريقة فعالة. وتؤيد النرويج النهج الواقعي المتخذ في هذا التقرير. والآلية ينبغي أن تستند إلى الجهود الوطنية لمراقبة الحدود التي تبذلها الدول المجاورة وأن تساندها أفرقة دعم دولية صغيرة تتألف من

خبراء يرصدون أيضا الانتهاكات ويجرون تحقيقات بشأنها. ويقترح التقرير أنه ينبغي أن تتخذ أفرقة الدعم هذه مقرا لها في مكاتب الأمم المتحدة الموجودة حاليا في المنطقة. وفي هذا السياق، يسأل وفدي اللجنة عما إذا كانت لجنة الخبراء قد بحثت في احتمال أن تترتب آثار سلبية على جعل مقار أفرقة دعم إنفاذ الجزاءات نفس مقار مكاتب ووكالات الأمم المتحدة العاملة داخل أفغانستان، بما في ذلك مقار المكاتب والوكالات العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية.

ولقد لاحظنا الحجة التي قُدمت لتبرير اختيار فيينا مقرا للمكتب. ونرى أيضا أن هناك حججا صحيحة لجعل المقر في نيويورك، بما في ذلك الحاجة إلى اتصالات وثيقة متواصلة مع مجلس الأمن ولجنة الجزاءات والأمانة العامة.

ومن الضروري أيضا النظر إلى آلية رصد الجزاءات المفروضة على أفغانستان فيما يتعلق بالمناقشات بشأن إنشاء آلية دائمة لرصد نظم جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة. وأثار التقرير أيضا قضايا هامة في هذا الصدد تحتاج إلى المزيد من الدراسة.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل، يتمثل موقف النرويج في أن الآلية تحتاج إلى تمويل مضمون وثابت ولهذا ينبغي أن تُمول من الميزانية العادية. ولاحظنا أيضا الحجج المؤيدة لتمويل تطوعي أولي بغية ضمان الإسراع في تنفيذ التوصية. ونحن على استعداد أيضا للنظر في ذلك.

والنرويج على استعداد لبحث توصيات أخرى، بما في ذلك ضرورة أن يذكَر تحديدا في الحظر وقود محركات الطائرات وأنواع الوقود الأخرى للاستخدامات العسكرية، شريطة ألا يؤثر ذلك سلبا على جهود المساعدات الإنسانية في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن استعرض مع المجلس الحالة فيما يتعلق بوقت وعدد المتكلمين المسجلين. ثلاثة أعضاء في المجلس ما زال يتعين علينا أن نستمع إليهم – سنغافورة وكولومبيا وبنغلاديش. وللمساعدة، يمكنني أن أتغاضى عن بياني الوطني. ولكننا نظل بحاجة على الأقل إلى فترة ١٠ دقائق لسنغافورة وكولومبيا، أي ٥ دقائق لكل منهما. ولدينا أيضا أربعة متكلمين بموجب المادة ٣٧. وبعد الاتصالات المبدئية التي أجريتها معهم علمت أن المتكلمين الأربعة يحتاجون إلى زهاء ٣٥ دقيقة. وبعد ذلك سوف نستمع إلى السفير منقريوس، الذي أعتقد أنه سوف يتكلم على الأقل مدة ١٠ دقائق كي يرد على الأسئلة المطروحة الكثيرة. وبذلك نصل إلى ما مجموعه ٥٥ دقيقة. وأعتزم أن أرفع الجلسة الساعة ١٣/١٥. وإن كانت ثمة حاجة إلى وقت أكثر من ذلك، فسوف نعود في الساعة ١٥/٠٠.

السيد منتـهى (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن الشكر للسفير فالديفيسو لعرضه. ونتطلع إلى عرض آخر سيقدمه فيما بعد السفير منقريوس.

يعرب وفدي عن الشكر للجنة الخبراء لتقديمها للمجلس تحليلا شاملا عن هذا الموضوع وتقديمها توصيات ملموسة وواقعية لتعزيز تنفيذ القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ونحيط علما بأن اللجنة نظرت في طائفة كاملة من الخيارات بشأن كيفية رصد تنفيذ الحظر على الأسلحة، فضلا عن إغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في أفغانستان. ونعرب عن الامتنان لأن اللجنة ركزت، في وضع توصياتها، على ضرورة أن تكون الآلية المقترحة ليس فحسب فعالة بل أيضا أن يكون بالمستطاع تحمُّل نفقاتها وإنشائها. ولذلك نعتقد بأن توصيات اللجنة جديرة ببحثها بصورة جادة.

ونتطلع إلى العمل مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن للنظر في طريقة المضي قدما بهذه العملية، استنادا إلى

توصيـات اللجنـة. ونوافـق علـى الآراء الـتي أعـرب عنـها المتكلمون الآخرون بأنه ينبغي الإسراع بهذه العملية. غير أن وفدي يحيط علما بأن أي قـرار يتخـذه المجلـس استنادا إلى تقرير اللجنة ينبغي أن يُتخذ بالإجماع، قدر المستطاع.

وسوف نعلّق على التوصيات المحددة التي طرحتـها اللجنة بمزيد من التفصيل في مناقشات المجلس اللاحقة. ولكـن اسمحوا لي، في هذا المنعطف، أن أذكر عددا قليلا من النقـاط العامة.

أولا، يـرى وفـدي، علـى غـرار وفـود أخـرى، أن المجلس لـن يتمكـن مـن المضي قدما في تنفيذ التوصيات الـتي طرحتها اللجنة دون مشاورات كافية مع البلدان التي تشترك بصفة محددة في تنفيذ قرارات المجلس. وتحيط سنغافورة علما مع بالغ التقدير بأن الدول الست التي لها حدود مشتركة مع أفغانستان قد أبدت عزمها على الامتثال لقرارات المجلـس. ويتعين على المجلس الآن أن يعمل عن كثب مع تلك الـدول ليجد أفضل طريقة لمساعدة تلك البلدان في تنفيذ قـرارات المجلس. لقد كانت اللجنة على حق عندما أكدت على أن:

”إنفاذ الجزاءات لا بد وأن يعتمد في المقام الأول على إرادة ومبادرة البلدان الواقعة على حدود أفغانستان“. (S/2001/511، الفقرة ٩٠)

وحسبما لاحظت اللجنة، في الفقرة ٢١ من تقريرها:

”أكـدت هـذه البلـدان أن عـدم استقرار أفغانسـتان سيعرض استقرارها وأمنـها هـي ذاتهـا للخطر“.

ثانيا، بصدد إنشاء آلية لرصد تنفيذ القرارات المتخذة ضد طالبـان، ينبغي ألا يتخذ مجلس الأمن تدابير يكون من شأنها إعاقة تقديم الوكالات الإنسـانية المعونـة والإغاثـة إلى السكان الأفغان. وأحيط علما بأن وفديّ أيرلندا والنرويج وغيرهما أثارت تلك النقطة أيضـا. وينطبق ذلك بخاصة على رصد الرحلات الجوية من وإلى الأراضي الخاضعة لسيطرة طالبـان. وينبغي أن يكفل المجلس تواتر وسلامة الرحلات الجوية الإنسانية، التي لها أهمية حاسمة لمعالجة الأزمة الإنسانية في أفغانستان، وعدم تأثرها بصورة سلبية.

ثالثا، وبشأن اقتراح اللجنة بأن تعمل آلية الرصد المقترحة لأفغانستان كنـواة لمتطلبـات رصـد الجـزاءات في المستقبل، ننصح باتباع قدر من الحذر. إن النهج الذي اتبعه المجلس تجاه قضية أفغانستان محكوم بمجموعة من الاعتبارات السياسـية والاستراتيجية الـتي قـد لا تنطبـق علـى حـالات وقضايا أخرى. وينبغي ألا نسارع في اعتبار الآلية المقترحة، إذا اعتُمدت في نهاية المطاف، كصيغة عامة لحالات أخرى.

رابعا، فيما يتعلق بتوصية اللجنة بشأن تدابير إنفاذ الحظر على الأسلحة، نوافـق علـى الآراء الـتي أعـرب عنـها متكلمون آخرون في الاجتماع الذي عُقد بالأمس بين لجنة الجزاءات ولجنة الخبراء ومفادها أنه، حيثما يتعلق الأمر بوثاقة الصلة، لا بد أن ينظر المجلس في التوصيات في إطار الآليات الدوليـة القائمـة حاليـا. وينبغـي أن يـأخذ مجلـس الأمـن في الاعتبار المناقشة الدولية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وسوف يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفـة من جميع جوانبه في نيويورك في الشهر القادم. وينبغي لذلك المؤتمر أن يوضـح لنـا مـدى التوافـق في الآراء علـى الصعيـد الدولي بشأن هذه القضية.

خامسـا، يعـرب وفـدي عـن سـروره لأن اللجنـة وسعت نطاق عملها لتحري الصلة بين الاتجار غير المشروع بـالمخدرات وتمويـل عمليـات شـراء الأسـلحة ومعسـكرات الإرهاب في أفغانستان. ولهذا البُعد من المشكلة أهمية بالغة، وهو جدير باهتمامنا.

اسمحوا لي أن أختتم بتوكيد الفقرة ٨٩ من تقرير اللجنة. وأعتقد أنها هامة بما يكفي حتى أقرأها على المجلس

”لا بد من توخي وتنفيذ الجزاءات المفروضة على الطالبان، ضمن عملية شاملة تقوم بها الأمم المتحدة لكفالة السلام والاستقرار في أفغانستان. ومن ثم تدعو الحاجة إلى انتهاج الجزاءات، والبحث عن حل سياسي، وبذل جهود المساعدة الإنسانية والاقتصادية، ككل باعتبارها أجزاء استراتيجية متكاملة تفضي إلى قيام حكومة عريضة القاعدة ومسؤولة في أفغانستان“.

ويتطلع وفدي إلى الفرص التي ستُتاح في المستقبل لتبادل الآراء مع أعضاء المجلس، وأيضا مع الدول المجاورة لأفغانستان، كي يتسنى لنا أن نضع أفضل استراتيجية شاملة حسنة التحديد وبعيدة الأمد لجلب السلام إلى أفغانستان.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): لقد أنعمنا النظر في تقرير لجنة الخبراء، وقد قدمت فيه إلى مجلس الأمن توصيات بشأن كيفية رصد الحظر على توريد الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين، على النحو المطلوب في الفقرتين ٣ و ٥ من التقرير ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وأصغينا بإمعان أيضاً إلى البيان الذي أدلى به السفير فالديفيسو، بصفته رئيساً للجنة الجزاءات، وأوجز فيه محتويات التقرير. وتوافق كولومبيا على كثير من التوصيات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بإنشاء آلية للرصد.

وأود أن أسلط الضوء على أربع مسائل مبدئية يراها وفدي هامة كنقاط بداية لانطلاق المناقشة التي ستعقب انتهاء جلسة المجلس. وتتعلق المسألة الأولى بالبلدان المجاورة. فمن الضروري لمجلس الأمن أن يُشرك جميع البلدان المجاورة لأفغانستان على النحو المناسب وأن يحصل على تعاونها ضماناً لفعالية آلية الرصد. وتعرب كولومبيا في هذا الصدد عن ترحيبها باستعداد تلك البلدان للتعاون مع هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة. ولا غنى عن هذا التعاون لكفالة الفعالية في رصد الأنشطة غير المشروعة التي تجري على طول الحدود. ونرى أن هذا هو النهج الصحيح، وينبغي أن تهدف التوصيات إلى تعزيز القدرات الوطنية.

ويتصل تعليقي الثاني بمسألة التنسيق، سواء التنسيق الأفقي فيما بين البلدان المجاورة، أو التنسيق الرأسي بين تلك البلدان ومجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها. ويمكن لهذه المنظمة أن تحقق مزيداً من الانسجام والتنسيق والتوافق بين الهيئات الحكومية والأمنية من أجل تعزيز كل من التنسيق الأفقي والرأسي.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بالأنشطة الحدودية مثار اهتمام مجلس الأمن. ومن المهم في هذا الصدد أن توجد ضوابط فعالة وشاملة على الاتجار بالأسلحة والسلائف الكيميائية، بما فيها ثلاثي فينوكسي حمض الأسيتيك، وعلى تهريب البضائع، وعلى غير ذلك من الأنشطة التي قد تشجع الأنشطة الإرهابية أو تيسّرها.

أما ملاحظتي الرابعة فتتعلق بعملية السلام. ويجب أن يحرص مجلس الأمن في القرارات التي يتخذها على تفادي أي تعارض بينها وبين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي مساهمة في إحلال السلام والاستقرار في ربوع أفغانستان. وستتاح لنا الفرصة في الوقت المناسب، حين يضطلع مجلس الأمن باستعراض شامل للحالة في ذلك البلد، لتسليط الضوء على مسألة التوافق الضرورية تلك وتمحيصها.

وختاماً، ستشارك كولومبيا في إجراء التحليل الدقيق والتفصيلي للتوصيات المقدمة إلى المجلس من لجنة الخبراء ضماناً لاتخاذ القرارات المناسبة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بطرائق عمل آلية الرصد، ومكانها، سواء في نيويورك أو في فيينا، وتمويلها.

وهذه الجلسة المفتوحة هي الخطوة الأولى صوب إجراء التحليل المذكور، وستمكننا من الاستماع لآراء الدول المعنيّة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تحقيقاً لمزيد من الاقتصاد في الوقت، سأتخلى عن الإدلاء ببياني الوطني الآن.

أنتقل إلى قائمة البلدان التي وجهت لها الدعوة بموجب المادة ٣٧. وأول المتكلمين في قائمتي هو ممثل أفغانستان، والآن أعطيه الكلمة.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم بحرارة يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١. ونعرب عن امتناننا أيضاً لرئيس بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لقيامه برئاسة المجلس خلال شهر أيار/مايو. كما أننا ممتنون جداً لكم يا سيدي لترتيبكم هذه الجلسة، التي تنعقد في هذه المرحلة شديدة الأهمية.

وكما أوضحنا بانتظام وبإسهاب في بيانات سابقة أمام هذا المجلس وأمام الجمعية العامة، لا يزال التدخل الأجنبي في أفغانستان هو السبب الرئيسي للصراع الراهن ولجميع آلام الشعب الأفغاني. وليس هذا مجرد خطابة أو ادعاء، بل حقيقة ناصعة ، مسلَّم بها في وثائق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي اهتمام مجلس الأمن للملاحظة التي أعرب عنها المقرر الخاص لهيئة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان في وقت يرجع إلى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. فقد جاء في الفقرة ٣ من تقريره المؤقت (A/54/422) ما يلي:

> ”شعب أفغانستان ما زال ضحية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات مستمرة للقانون الإنساني الدولي. والسبب الأساسي لهذا هو أن شعب أفغانستان ما زال رهينة فعلية في بلده، حيث تلتمس قوات مسلحة من الخارج حكم أفغانستان دون المشاركة الفعلية لشعبها أو موافقته“.

وتتألف هذه القوات المسلحة الخارجية التي يشير إليها المقرر، السفير كمال حسين، في تقريره من تحالف بين المجلس العسكري الحاكم في باكستان، وجماعات دينية متطرفة من باكستان، والجماعات الموالية لبن لادن، بما فيها جماعة القاعدة الرديئة السمعة، وجماعات متطرفة من آسيا الوسطى، وما يسمى بإمارة طالبان الإسلامية. وهذا التحالف جزء من مخطط كبير، دعونا نصفه بالهذيان، يرمي إلى السيطرة على أفغانستان وعلى آسيا الوسطى من قِبل باكستان التي تسعى للحصول على ”عمق استراتيجي“. هذه هي الصيغة الجديدة ”للمجال الحيوي“، الذي تبتغيه الجماعات ذات البرامج المذهبية التي عفا عليها الدهر. ولا يشكل هذا خطراً على أفغانستان وحدها، وإنما يمثل كذلك تهديداً خطيراً لسلام وأمن المنطقة بل والعالم كله.

أما التمييز ضد النساء والفتيات، ومذابح السكان المدنيين استناداً إلى أصولهم العرقية او الدينية، والتخريب الثقافي، والإغارات على المستشفيات التي تديرها المنظمات الإنسانية، والفظائع الكثيرة الأخرى فهي جزء من برنامج عمل التحالف بين باكستان والطالبان وبن لادن في المجال السياسي الاجتماعي. وتتركز جميع هذه المحاولات على إقامة إمارة للرعب تخدم مصالح باكستان وتحقق أحلام البلهاء في ”مجتمع إسلامي مثالي“. والغرض من ذلك هو إنشاء ما يسمى نظاماً إسلامياً في أفغانستان، لا شبيه له في أي بلد إسلامي آخر من بلدان العالم.

ويمكن اعتبار السعي لإقامة مثل هذا المجتمع المثالي أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الإنسانية في البلاد. ولقد حرمت هذه الكارثة التي صنعها الإنسان أكثر من نصف

السكان الأفغان من الأنشطة الإنتاجية. ولا توجد خطة اقتصادية هيكلية أساسية لإعادة إعمار أفغانستان أو إصلاحها، وذلك بسبب السياسات القاسية التي يصدرها الطالبان يوميا. فقد رحل بالفعل العمال المهرة والناس المثقفون عن المناطق التي يحتلها الطالبان. وهذا هو جزء من خطة باكستان الخاصة بأفغانستان، حيث يبقى الجهلاء في السلطة ويزداد الاعتماد على باكستان والمخابرات العسكرية الباكستانية.

وبالرغم من احتجاج المجتمع الدولي العنيف على سياسات وأفعال الطالبان - بما فيها توفير الملاذ الآمن لإرهابيين دوليين في أجزاء من أفغانستان يحتلها الطالبان - وعلى رغم وجود آلاف من المقاتلين العرب والمقاتلين من آسيا الوسطى ومعسكرات تدريبهم في أفغانستان، ونظرا لقيام الطالبان بتهريب المخدرات، تواصل باكستان الاعتزاز بذريتها الشائنة وألعوبتها، المدعوة الطالبان. وتشجع باكستان الآخرين على الاعتراف بهذا الكيان الغريب بوصفه حكومة شرعية. والمقابلة التي نشرتها الصحيفة الروسية اليومية إزفيستيا بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ مع رئيس مجلس باكستان العسكري، التي طالب فيها الاعتراف بالطالبان، هي دليل واضح على مواصلة السياسة العدوانية لباكستان في أفغانستان وفي المنطقة. ولا يتوقف الجنرال مشرف عن ترديد ابتهالاته بأن "باكستان تدعم الطالبان". وهو يؤمن بأن هذا يمثل "مصلحة باكستان الوطنية".

لقد أثبت تاريخ العالم في القرن الماضي أن أية سياسة استرضاء تجاه المعتدي وتجاهل الحقائق لا يمكن أن تخدم مصالح السلم والعدالة والاستقرار. والموقف الحازم والقوي ضد المعتدي يمكن أن يخدم كثيرا مصالح السلم والعدالة والاستقرار.

وللأسف، في حالة أفغانستان، أن مشاركة باكستان المباشرة في أفغانستان وسياساتها العدوانية في المنطقة، التي تهدد السلم والأمن الدوليين، لا تعالج على النحو السليم في مجلس الأمن. الآلاف من المقاتلين الباكستانيين يتم تجنيدهم وإرسالهم علانية إلى أفغانستان من مختلف شرائح المجتمع الباكستاني، بما في ذلك جيشها. ولقد أكدت الأمم المتحدة على هذه الحقيقة بعبارة نمطية مكررة - "قلقة بشدة" - التي تظهر في وثائق الأمم المتحدة بدون العزم على أن هذا العمل يشكل عدوانا ومن ثم يتطلب اتخاذ تدابير ملائمة ضد المعتدي.

ويشجع عدم الاكتراث هذا من الأمم المتحدة باكستان على متابعة مغامراتها القائمة على الهيمنة في أفغانستان وعلى مواصلة تقديم الأسلحة والذخيرة - في خرق فاضح لقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) - للصراع المسلح هناك. وما زالت باكستان تشارك في تقديم الدعم للطالبان في ميادين التخطيط والتعبئة والإمدادات والتوظيف.

وفي هذا الصدد، أود الاقتباس من مقال كتبه السيد أنتوني ديفيز، أشهر كاتب متخصص في موضوع أفغانستان، ونشر هذا المقال بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ في مجلة جينز ديفينس ويكلي:

> "وتدرك المصادر الاستخبارية أن باكستان تواصل تقديم الدعم الإداري والاستشاري من أجل بناء قوة الطالبان بالرغم من تأكيدات إسلام أباد السابقة بأنها ستلتزم بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٣٣ الذي يحظر منذ كانون الثاني/يناير تقديم دعم مادي أو استشاري إلى الطالبان. وليس للأمم المتحدة آلية قائمة يمكنها رصد تنفيذ باكستان

لنظام الجزاءات، وهي تدعم الطالبان منذ بدء الحركة عام ١٩٩٤.

”وطبقا لمصادر موثوق بها كانت هناك قافلتان تضمان حوالي ١٥ شاحنة تنتقل يوميا، خلال أسبوع واحد في أوائل أيار/مايو، من الحدود الباكستانية عند توركهام وعبر جلال أباد إلى كابل. وكانت الشاحنات من طراز مرسيدس – بنز تحمل لوحات ذات أرقام باكستانية مكتوبا عليها [تحت الطلب] وهي لوحات [يتم إصدارها قبل إصدار لوحات التسجيل العادية]، مما يعطيها درجة من سرية الهوية، كما لاحظت المصادر. والمفهوم أن الذخائر كانت مخبأة في الشاحنات تحت أكياس القمح.

”ومن المفهوم أن ذخائر أخرى تم نقلها عبر الحدود الجنوبية عند تشامان، بين مدينة كيتا الباكستانية وقندهار في أفغانستان“.

مرة أخرى، نود أن نسجل أن دولة أفغانستان الإسلامية مقتنعة تماما بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع الحالي في أفغانستان. وينبغي أن يسحب المجلس العسكري الحاكم في باكستان أفراده العسكريين ومن يطلق عليهم المتطوعين من أفغانستان. وينبغي أن يرحل كل المقاتلين الأجانب عن أفغانستان على الفور. وينبغي أن يرحل كل المقاتلين الأجانب عن أفغانستان على الفور. وينبغي ترك الأفغانيين يحلون مشاكلهم من خلال المفاوضات.

ولقد أعربت دولة أفغانستان الإسلامية من قبل عن استعدادها لحضور محادثات سلام اقترحتها اليابان، وكذلك ردت بشكل إيجابي على اقتراح من كازاخستان بإجراء مفاوضات سلام، تنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. كما أنها ردت بشكل إيجابي على نداء من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، رود لوبرز، من أجل وقف إطلاق النار. وقوبلت كل هذه المقترحات بالرفض المنتظم من الطالبان.

وتعتقد دولة أفغانستان الإسلامية بقوة أن الوقت قد حان لكي يقوم مجلس الأمن بواجبه في إطار ميثاق الأمم المتحدة لينقذ شعب أفغانستان وينهي معاناة الأمة الأفغانية ويحافظ على السلم والأمن في المنطقة. وينبغي أن يحدد مجلس الأمن مدى العدوان الباكستاني في أفغانستان ويقرر التدابير التي ستتخذ لصون السلم والأمن.

وحيث أن حكومتي تظل ملتزمة في ثبات بالدفاع عن سيادة واستقلال وسلامة أراضي البلد، أود التأكيد على إيماننا القوي بالتسوية السياسية السلمية للصراع وعلى دعمنا الصادق لدور الوساطة الأساسي للأمم المتحدة، الذي يستهدف إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وكاملة التمثيل في أفغانستان.

وفي هذا السياق، بعثت وزارة الشؤون الخارجية في أفغانستان بالفعل – يوم الجمعة الماضي – رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام وإليكم، سيدي. وسوف تنشر هاتان الرسالتان بوصفهما وثيقة رسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة. وننتظر منكم إيلاء اهتمام كبير للنص ومرفقاته. ونحن نشكر سفير كولومبيا، ألفونسو فالديفيسو، ولجنة الخبراء التي يترأسها السفير هايلي منقريوس وكل زملاء السفير منقريوس على جهودهم المبذولة لتقديم تقرير حول الكيفية التي يمكن بها تنفيذ حظر الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين وفقا للقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

في الختام، اسمحوا لي بأن أصادق على الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة الخبراء، لا سيما إنشاء آلية للمراقبة

وكذلك الأفكار التي تضمنتها الفقرة ٨٩ من تقرير اللجنة، التي أود أن أتلوها عليكم:

”لا بد من توخي وتنفيذ الجزاءات المفروضة على الطالبان، ضمن عملية شاملة تقوم بها الأمم المتحدة لكفالة السلام والاستقرار في أفغانستان. ومن ثم تدعو الحاجة إلى انتهاج الجزاءات، والبحث عن حل سياسي، وبذل جهود المساعدة الإنسانية والاقتصادية، ككل باعتبارها أجزاء استراتيجية متكاملة تفضي إلى قيام حكومة عريضة القاعدة ومسؤولة في أفغانستان.“

أما الفقرة ٩٠، فتبدأ كما يلي:

”ولن يكون أي رصد لتنفيذ الجزاءات فعالا ما لم يكن هناك التزام تام بتنفيذها من جانب الدول الأعضاء المعنية.“

إننا نؤيد التمويل الفوري لآلية الرصد من الميزانية العادية للأمم المتحدة، حتى يكون التمويل مأمونا ويمكن التنبؤ به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لتأخر الوقت، وبعد موافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة الآن حتى الساعة الثالثة عصرا.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٣.